ماد فيانه يكون الافضلية والمفضولية ثابتة لكحل عين زيد لكن المفضولية غير مراد عرفا
من هذا الكلام فانه انما يورد في مقام المدح المذكور ثابتا وهو فيما مثلنا لزيد فيلزم
ان يكون حسن الكحل في عينه زايدا على حسن الكحل في عين غيره من الرجال وهو المطلوب
فظهر بذلك ان المستفاد من ايراد اسم التفضيل في المسئلة المذكورة وايراد الفعل فيها معنى
واحد كما قررناه فتامل قال الرضي فهذه هي العلة التي اوردها ابن الحاجب في قوله
انما عمل اسم التفضيل في ذلك المكان لانه لو رفع الا بمعناه تطرد في جميع افعل التفضيل
فيلزم ان يجوز رفعه للظاهر مطردا وذلك لانه مررت برجل احسن منه ابوه اي احسن
ابيه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه
في عين زيد الى هنا كلامه وفيه نظر لان قول القائل مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد يفيد افضلية كحل عين الرجل على كحل عين زيد بخلاف ثبوت المماثلة بين كحل عين
الرجل وعين زيد وكيف يكون مودي التركيبين واحدا مع وجود التباين بينهما ظاهرا
مكشوفا وانما عمل اسم التفضيل في الضمير المتصل وما ذكر معه بدون تلك الشرايط لضعف
تلك المعمولات اما المتصل فلان وجوده خفي ولهذا لا يختلف اللفظ الذي يتحمله بالتكلم
والخطاب والغيبة فالعمل فيه كلا عمل فلم يحتج الى ما يقوي العامل على العمل فيه واما
الظرف فلانه يتسع فيه وفي غاية الضعف ولهذا تعمل فيه الجوامد لقيام روايح
الافعال كعشرين على ان بعض العرب يعمل افعل التفضيل في الظاهر والضمير المنفصل بلا
شرط نحو مررت برجل افضل منه ابوه ولكنها قليلة ومن يضل عن سبيله في قوله تعالى
في سورة الانعام ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله والقوانسا في قول الشاعر واضرب
دنا بالسيوف القوانسا معمول بفعل مقدر والتقدير في الاية هو اعلم يعلم من يضل عن
سبيله ومن على هذا اما موصولة او موصوفة في محل نصب بالفعل المقدر وهو ظاهر و
اما استفهامية مبتدا في محل رفع على انها مبتدا ويضل خبره والجملة في محل نصب علق عنها العامل
والاستفهام للتعجب من حالة الضال المنيع للظن الكاذب ويجوز الكواشي كون من

موصولة

باب الافعال

من موصولة او موصوفة في محل جر بالباء المحذوفة او باضافة اعلم اليه لانه ليس شيء والتقدير
في البيت يضرب القوانسا وهو جمع قونس وهو اعلى بيضة الحديد فاذن لا يرد علينا
ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به وهي مسئلة اجماعية وهنا انتهى الكلام على القسم
فشرع في الكلام على قسم الفعل الفعل ما اي لفظ دل على معنى مستقل بالمفهومية
فخرج الحرف مقترنا باحد الازمنة الثلاثة فخرج الذي لا يقترن باحدها اصلا ووضعا
فخرج ما يقترن من الاسماء باحدها عارضا كاسم الفاعل واسم المفعول وكل ما يرد على حد
الاسم باعتبار الطرد يرد هنا باعتبار العكس وكل ما يرد هناك باعتبار العكس يرد هنا باعتبار
الطرد فلا حاجة الى التطويل بذكره وله خواص كقد لانه موضوع للتقريب والتوقع
في الماضي والتحقيق في الحال وللتقليل في الاستقبال والسين وسوف لانهما موضوعان
لتخصيص المضارع بالاستقبال وليست السين مقطوعة من سوف خلافا للكوفيين ولا
مدة الاستقبال معها اضيق منها مع سوف خلافا للبصريين والجوازم لان معانيها لا
تناسب غير الفعل لانها اما للنفي او للشرط او الامر او النهي ولحوق ضمير بارز نحو فعلت
ولتعذر اتصالها بغير الفعل في بعض الصور لانه ملزوم منها لاحد امرين محذورين
اما حذف علامة التثنية والجمع او ازدحام تثنيتين وجمعين في اسم واحد كما اذا اردت
تثنية ضارب او جمعه فان لم يلحق به علامة التثنية والجمع وابرزت الضمير المسند اليه
لزم الاول وان الحقتها وابرزت ضمير الاثنين او الجماعة لزم الامر الثاني وما لم يوجد
فيه ذلك كالمفرد يحمل على هذا طردا للباب وكثير من الناس يظن ان هذه الخاصة متفق
عليها وليس كذلك فان ابا علي الفارسي ذهب في احد قوليه الى ان ليس حرف محتجا بانها
لو كانت فعلا مخففا من فعل كهيئة في صيد لعادت حركة الياء بعد اتصال الضمير به
كصيدت فقال وانما الحاق الضماير في لست ولسنا ونحو ذلك فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة
احرف وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا واحترز بالبارز من غيره فلانه لا يختص بالفعل
نحو زيد قائم وعمرو قائمين وتاء التانيث نحو نعمت وبئست فانها اختصت

Copyright © King Saud University